

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 370

تاريخ القرار: 10 مارس 2022

الاستاذ أحمد العرفاوي
العدل المنفذ
المنتصب بدائرة قضاء محكمة الاستئناف بتونس
18 مكرور نهج ابن خلدون - تونس

ق رار

بتاريخ 10 مارس 2022 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار عدد 370-د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعية:

الشركة الوطنية للاتصالات في شخص ممثلها القانوني
مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة 2 1053 تونس.

من جهة

المدعى عليها:

شركة "أوريدو تونس في شخص ممثلها القانوني.
مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة 2 تونس 1053.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

حيث تتظلم المدعية بمقتضى عريضة الحال المضمنة بكتابة الهيئة تحت عدد 370 بتاريخ 4 فيفري 2022 من إتيان شركة "أوريدو تونس" بمناسبة ترويجها للعرض التجاري المسمى "DO" لممارسات مخلة بقواعد المنافسة النزيمية تتمثل في عدم التقيد بشروط وإجراءات إشهار الخصائص التجارية الجوهرية للعرض من خلال نشر مصطلح الرصيد المجاني « Bonus » وإشهاره بصفة علنية وذلك عبر موقع الواب الخاص بها وعبر تطبيق My Ooredoo بالإضافة الى إشهار إمكانية الحصول على رصيد مجاني إضافي من الأنترنات الجوال قدره 10% من باقة الانترنات 25 و 35 و 42 و 55 جيغا وذلك بمجرد تشغيل خيار الدينار الواحد على تطبيق "MyOoredoo" مع إقرار مدة صلوحية تقدر ب30 يوما وذلك دون تحديد لحجم او قيمة الأنترنات قبل وبعد أعمال هذا الخيار كما قامت بالإشهار لعرض تسويقي تحت تسمية "Super Promo"

يقع ضمه للعرض التجاري "DO" ويخوّل للمشاركين في العرض الجزافي الانتفاع بسعة تدفق 25 جيغا بقيمة 22.500 دينار عوضا عن 30 دينارا بالإضافة إلى تمكين مستعملي تطبيق "My Ooredoo" من الانتفاع بسعة تدفق تبلغ قيمتها 27.5 جيغا مقابل 22.500 د عند الجمع بين مزايا 10% المتاحة بمجرد إعمال خيار الدينار الواحد والعرض التجاري موضوع التظلم.

وشكّكت الشركة الطالبة في حصول العرض المتظلم منه بما تضمّنه من امتيازات مجانية على موافقة الهيئة ودفعت بخرقه للقرار عدد 05 المؤرخ في 17 اوت 2018 المنقح والمتمم للقرار عدد 09 المؤرخ في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 54 المؤرخ في 11 جوان 2014 المتعلق بطريقة تحديد التعريفات والإجراءات المتبعة لإبداء الرأي بخصوص عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم، كما تمسكت من جهة أخرى بأن المدعى عليها وعلى فرض حصولها على موافقة الهيئة على تسويق العرض التجاري المتظلم منه فإن الإضافات والامتيازات التي أدخلتها عليه فيها تجاوز واضح لمستوى التعريفات الدنيا لخدمة الأنترنات المضبوطة من قبل الهيئة الوطنية للاتصالات هذا فضلا عن ان استعمال المدعى عليها لعبارة مجانية في وسائلها الإخبارية لهذا العرض يشكل استعمالا لامتياز تنافسي غير مشروع مذكرة بأن الهيئة رخصت لاستعمال عبارة المجانية فقط وبصفة استثنائية في عروض الأنترنات التي تمّ ترويجها خلال شهر رمضان 2021 وبالتالي فإن مواصلة المدعى عليها في استعمال هذا المصطلح بعد تجاوز فترة الترخيص يشكل استغلالا لامتياز تنافسي غير مشروع وممارسة مخلة بالمنافسة النزيهة يمكن أن ينتج عنها الإخلال بتوازنات السوق نتيجة البيع بالخسارة والمسن من مقتضيات المنافسة النزيهة بين المشغلين من خلال تمكين الشركة المطلوبة من توسيع قاعدة مشتركها بصفة غير شرعية وانتهت لطلب الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف تسويق العرض المتظلم منه بالخصائص والمواصفات المذكورة آنفا إلى حين الفصل في أصل القضية المشار إليها بالمرجع أعلاه.

مؤيدات الدعوى

حيث قدّمت المدعية تأييدا لدعواها نسخة من محضر معاينة مرفوقا بـ6 صور ضوئية محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ زبير الشرفي بتاريخ 01 فيفري 2022 تضمّن معاينة لما يلي:

- معاينة على الصفحة الخاصة بالعرض التجاري "DO" لجدول المحاكاة لحزمة المكالمات وما يقابلها من نقاط أرصدة مجانية من الأنترنات الجواله و جدول محاكاة العروض الجزافية للأنترنات الجواله وما يقابلها من أرصدة مجانية لخدمة المكالمات.
- إجراء تجربة على الهاتف الجامل للشريحة ذات رقم النداء 24663433 ومعاينة الحصول على "Bonus" أنترنات قدره 50 ميغا لقاء 65 دقيقة و 100 ميغا لقاء 129 دقيقة و 150 ميغا لقاء 193 دقيقة وبالنسبة للمكالمات تمت معاينة الحصول على bonus بـ 1.16 دقيقة مكالمات لقاء 100 ميغا و 4.36 دقيقة مكالمات لقاء 400 ميغا.

- معاينة الإشهار على موقع أوريدو لمنح بونيس أنترنات عند شراء الحزمة في نطاق تطبيق " DO "
- معاينة الإشهار لمنح " bonus " إضافي قدره 10% من باقة الأنترنات 25 و 35 و 42 و 55 جيجا عند تشغيل خيار دينار واحد مع مدة صلاحية حددت بشهر بالنسبة لهذا العرض وغياب تحديد حجم الأنترنات قبل وبعد اختبار عرض الدينار الواحد.
- معاينة للإشهار لحزمة الأنترنات 25 جيجا بثمن 22.500د عوضا عن 30.000د مع إمكانية تمتع الحريف بـ 27.5 جيجا من الأنترنات مقابل 22.500د عند الجمع بين خيار الدينار الواحد ومزايا العرض التسويقي الإضافي.

رد المدعى عليها

حيث دفعت شركة "أوريدو تونس" بتجرد الدعوى متمسكة بوجود خلل تقني تسبب في بقاء العرض المتظلم منه على التطبيق فضلا عن عدم ثبوت الترويج الفعلي للعرض كما تمسكت بانعدام الموضوع في مطلب الحال نظرا لقيامها بإصلاح هذا الخلل التقني وسحب العرض من التطبيق كما دفعت من جهة أخرى بعدم توفر شرطي مطلب التدابير الوقتية الممثلين في ضرورة توفر عنصر التأكد ووجود ضرر محقق لا يمكن تداركه وانتهت لطلب رفض المطلب على ذلك الأساس.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات وخاصة الفصلين 63 و 73 منها.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرارات عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 04 فيفري 2022، والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضها القانون لوقف تسويق العرض المتظلم منه بالخصائص والمواصفات المذكورة انفا إلى حين الفصل في أصل القضية المشار إليها بالمرجع أعلاه.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 9 فيفري 2022 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول الدعوى المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أوريدو تونس" على مطلب التدابير الوقائية الوارد على الهيئة بتاريخ 14 فيفري 2022.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث كان المطلب يهدف الى إلزام الشركة المطلوبة بالإيقاف الفوري للممارسات المتظلم منها والمتعلقة بتسويق العرض التجاري المسمى "DO" الى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث ثبت أن الشركة المطلوبة قد قامت بإيداع العرض التجاري المسمى "Do" لدى الهيئة الوطنية للاتصالات وتحصلت على الموافقة على تسويقه بموجب قرار الهيئة عدد 387 المؤرخ في 3 ديسمبر 2021.

وحيث ثبت أن الشركة المدعى عليها تعمدت تغيير خصائص العرض المتظلم منه عند ترويجه بخلاف ما تم الموافقة عليه من طرف الهيئة.

وحيث أتضح أن نفس المخالفة كانت موضوع تعهد من طرف الهيئة الوطنية للاتصالات في إطار ممارسة مهامها الرقابية المنصوص عليها بالفصل 63 من مجلة الاتصالات وذلك بإلزام الشركة

المطلوبة بموجب مكتوب الهيئة المؤرخ في 18 فيفري 2022 بالسحب الفوري لجميع المعلقات واللافتات الاشهارية للعرض التجاري موضوع المخالفة.

وحيث تبين أن الشركة المطلوبة امتثلت لطلب الهيئة وهو ما ثبت من مراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 22 فيفري 2022 ومن تقرير المعاينة المنجز من طرف مصلحة المتابعة بالهيئة بتاريخ 24 فيفري 2022 الذي انتهى الى ثبوت تغيير صيغة الإعلان الاشهاري المتعلق بالعرض التجاري "Do" بما يتماشى مع شروط الموافقة على العرض المنصوص عليها بالقرار 387 المؤرخ في 3 ديسمبر 2021 المشار اليه أعلاه.

وحيث ولئن كانت المخالفة المنسوبة للشركة المطلوبة في طريقها، فإن اتخاذ قرار فوري بإيقاف تسويق العرض التجاري موضوع التظلم أضحى بعد توجيه مكتوب الهيئة حول نفس المخالفة غير ذي موضوع واتجه رفض المطلب تبعا لإذعائها ووضع حد لتلك المخالفة.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن محمد الطاهر الميساوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر الميساوي



عملا بالفصل 73 من مجلة الاتصالات
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
التصريح بالتصريح من هذا القرار
الإستضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات